العولمة والهجرة الدولية في القرن الحادي والعشرين

أ. د ماجد صدام سالم
majid.s@ncpds.uobaghdad.edu.iq
المركز الوطني للدراسات السكانية والديموغرافية، جامعة بغداد

Globalization and international migration in the Twenty-first century

Ph.D Majid Saddam Salim
National Center of population and demographic studies , University of Baghdad

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين العولمة، ومؤشرات التنمية البشرية، وحجم الهجرة الدولية، ينطلق البحث من إشكالية مفادها كيف تؤثر متغيرات العولمة والتنمية البشرية في تباين تدفقات المهاجرين نحو الاقتصادات الكبرى. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات كمية لعينة من عشرة دول مستقبلة للهجرة (الولايات المتحدة، ألمانيا، السعودية، روسيا، وغيرها).

وتكمن أهمية النتائج في كشوفها الإحصائية الدقيقة، إذ أظهرت التحليل وجود تباين واسع في حجم الهجرة بين الدول، إذ استحوذت الولايات المتحدة على النصيب الأكبر (٥٠,٦ مليون مهاجر) مدفوعة بقوة اقتصادها الضخم وفي المقابل، أبرزت البيانات كشفاً مهماً حول الدوافع المختلفة، ففي الدول الغربية (مثل ألمانيا والمملكة المتحدة)، وجد توافق إيجابي قوي بين ارتفاع مؤشر العولمة (أكثر من ٨٨ نقطة) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) وبين أعداد المهاجرين، مما يؤكد أن جودة الحياة هي المحرك الأساسي للهجرة الدائمية. بينما كشفت الأرقام عن نمط مغاير في الدول النفطية (السعودية والإمارات)، ولعبت الفجوة في دخل الفرد (الذي وصل إلى ٦٨,٥٧٨$ في الإمارات مقابل ١٤,٣٩١$ في روسيا) دوراً تعويضياً عن الفوارق في مؤشرات العولمة، مما يجعل الدوافع المالية هي العنصر الجاذب. ويخلص البحث إلى أن الهجرة في القرن الحادي والعشرين لم تعد أحادية البعد، بل هي محصلة معقدة لتفاعل بين العولمة وجودة الحياة والقوة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : الهجرة الدولية، مؤشر العولمة(KOF) ، التنمية البشرية (HDI) ، القرن الحادي والعشرين.

Abstract

This research aims to explore the elationship between globalisation, human development indicators, and the volume of international migration. The research starts from the question of how globalisation and human development variables affect the variation in migrant flows to major economies. The research relied on a descriptive analytical approach through the analysis of quantitative data from a sample of ten immigration-receiving countries (the United States, Germany, Saudi Arabia, Russia, and others).

The importance of the results lies in their accurate statistical disclosures, as the analysis showed a wide variation in the volume of migration between countries, with the United States accounting for the largest share (50.6 million migrants), driven by the strength of its huge economy. In contrast, the data revealed important insights into the different motives. In Western countries (such as Germany and the United Kingdom), there was a strong positive correlation between a high globalisation index (more than 88 points) and human development index (HDI) and the number of immigrants, confirming that quality of life is the main driver of permanent migration. However, the figures revealed a different pattern in oil-producing countries (Saudi Arabia and the United Arab Emirates), where the gap in per capita income (which reached $68,578 in the UAE compared to $14,391 in Russia) played a compensatory role for the differences in globalisation indices, making financial motives the main attraction. The research concludes that migration in the 21st century is no longer one-dimensional, but rather a complex result of the interaction between globalisation, quality of life and economic strength.

Keywords: international migration, globalisation index(KOF), human development index(HDI), 21st century.

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً: المقدمة

يشهد العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات هيكلية كبيرة، لم يعد من الممكن فهمها بمعزل عن سياق العولمة التي أعادت تشكيل خريطة العلاقات الدولية (Stiglitz, 2002, p. 37)ولم تعد العولمة مجرد حرية لتدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود، بل تجاوزت ذلك لتشمل تدفق البشر والأفكار والقيم، مما جعل من الهجرة الدولية ظاهرة مركزية في الحوار العالمي المعاصر (Nations, 2013, p. 41) وفي ظل هذه التفاعلات، برز مفهوم جودة الحياة كمعيار حديث وحاسم يقيس مدى رفاهية الشعوب، مما أحدث تحولاً جذرياً في دوافع الهجرة من مجرد البحث عن لقمة العيش (الهجرة الاقتصادية التقليدية) إلى البحث عن استقرار شامل يضمن حقوقاً سياسية، وخدمات صحية وتعليمية متقدمة، وبيئة آمنة (UNDp, 2020, p. 103) .

تؤكد الإحصائيات الحديثة الصادرة عن الأمم المتحدة على أن أعداد المهاجرين الدوليين قد وصل إلى مستويات قياسية، مع تركز في اقتصادات عالمية كبرى (IOM, 2024, p. 3) فعلى سبيل المثال، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً باستضافة ما يزيد عن ٥٠ مليون مهاجر، تليها ألمانيا والمملكة العربية السعودية والاتحاد الروسي، مما يعكس تنوعاً جغرافياً وسياسياً في الوجهات المفضلة ووفقاً لبيانات مؤشر العولمة (KOF) ومؤشر التنمية البشرية (HDI)، نجد تفاوتاً ملحوظاً بين هذه الدول، فبينما تمثل دول مثل ألمانيا وكندا نموذجاً يجمع بين ارتفاع مؤشرات العولمة ومستويات عالية جداً من جودة الحياة، نجد دولاً أخرى مثل السعودية وروسيا تجذب أعداداً ضخمة من المهاجرين بدوافع اقتصادية بحتة مرتبطة بدخل الفرد وسوق

العمل (Bank, 2022, p. 8) رغم اختلالات نسبية في بعض مؤشرات التنمية والعولمة مقارنة بالغرب (Dreher, 2005, p. 7).

من هنا تنبثق أهمية هذا البحث التي تحاول الإجابة عن تساؤل جوهري كيف تؤثر أبعاد العولمة المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) في تشكيل تصورات المهاجرين حول جودة الحياة، وكيف تترجم هذه التصورات إلى حركات هجرة فعلية نحو دول بعينها دون أخرى لفهم الآلية التي تجعل دولة ما جاذبة للمهاجرين في بداية القرن الحادي والعشرين (Castles S. , 2014, p. 294). ويسعى هذا البحث من خلال المنهج الوصفي التحليلي وتحليل البيانات الإحصائية لمجموعة من الدول المستقبلة للهجرة، إلى الكشف عن العلاقة بين ارتفاع مؤشرات العولمة والتنمية وبين حجم تدفقات الهجرة، مع التطرق للاستثناءات التي تحكمها دوافع اقتصادية صرفة، مقدماً بذلك رؤية تحليلية قد تساعد صانعي القرار في فهم ديناميكيات الهجرة المتغيرة.

١_مشكلة البحث: رغم أن العولمة تُطرح غالباً كعامل محفز للهجرة، إلا أن العلاقة بينهما لا تزال محلّاً للغموض والتباين في التفسيرات، إذ تتعدد أشكال العولمة وتتشابك آثارها بطريقة تجعل من الصعب تحديد اتجاه واضح بين العولمة كمحرك للهجرة من جهة، والسياسات الوطنية كمُقيد لها من جهة أخرى، ومن هنا تبرز المشكلة الرئيسية لهذا البحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى تؤثر مظاهر العولمة المختلفة على أنماط واتجاهات الهجرة الدولية في القرن الحادي والعشرين، وما هي التباينات المكانية والديموغرافية في هذه العلاقة؟

ويندرج ضمن هذه المشكلة سؤال رئيسي ماهو نوع العلاقة بين مؤشرات العولمة وأعداد المهاجرين الدوليين؟

٢_فرضيات البحث: انطلاقاً من المشكلة المطروحة، يفترض هذا البحث بانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الكلية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) وحجم المهاجرين في الدول العشر الأوائل.

٣_أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من تزايد التحديات المرتبطة بالهجرة الدولية في ظل تصاعد موجات العولمة، وأصبحت الهجرة قضية مركزية في النقاشات المتعلقة بالتنمية المستدامة، والأمن الدولي، وحقوق الإنسان، ويتميز هذا البحث بالدمج بين التحليل الإحصائي والبعد المكاني لتقديم رؤية منهجية جديدة توضح كيف تؤثر مكونات العولمة المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية) على الهجرة، ما يُعد إسهاماً علمياً ذا قيمة في الأدبيات المعاصرة حول التحول الديموغرافي العالمي.

٤_أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل الاتجاهات المكانية للهجرة الدولية في القرن الحادي والعشرين، مع إبراز الفروقات بين الدول المختلفة. وقياس العلاقة بين مؤشر العولمة (KOF) وبين معدلات الهجرة الدولية على مستوى الدول.

٥_مفاهيم ومصطلحات:

أ_العولمة: العولمة في اللغة تعني جعل الشئ عالمي الانتشار في مداها وتطبيقه، والعولمة عند (جان ارث فولت) عالم السياسة الامريكي على انها اعادة لتشكيل الجغرافية، لان الفضاء الاجتماعي لم يعد يتشكل وفقاً للاصطلاحات الاقليمية او المسافات او الحدود، كذلك ينظر لها ببساطة على انها وصف للعلاقات بين الدول بغض النظر عن الحدود، او انها عملية ازالة العقبات المفترض ان تضعها الحكومات على التحركات بين الدول من اجل اقتصاد عالمي مفتوح

(عمود، ٢٠٠٨، صفحة ٧٨).

ب_الهجرة: الهجرة بمعنى عام هي عملية الانتقال من مكان إلى آخر، فأن يهاجر المرء يعني أن يتنقل، إما من منطقة ريفية إلى المدينة، أو من مقاطعة أو محافظة في بلد معين إلى أخرى في البلد نفسه، أو من بلد إلى آخر، وتنطوي الهجرة من ثم على فعل معين (الهجرة، ٢٠١٩، صفحة ٢٩) وقد عرفت منظمة الامم المتحدة الهجرة الدولية بانها الانتقال الدائم الى مكان يبعد عن الوطن الاصلي بعداً كبيرا، أما الهجرة غير الشرعية فتعني اولئك المهاجرين غير الملتزمين بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم واقامتهم في الدول المهاجر اليها او المهاجرين العابرين الى دولة تكون ممرا للوصول الى دولة اخرى (امانة و هاشم، ٢٠٢١، صفحة ١٠٤).

ت_الهجرة القسرية: تشير الهجرة القسرية أو التهجير الى هجرة السكان من موطن الاقامة المعتاد الى مكان آخر دون إرادتهم، بسبب عوامل متعددة كالحروب والاضطهاد السياسي والكوارث الطبيعية، كما تعني أيضا الانتقال القسري لشخص أو أشخاص بعيدا عن المنزل او المنطقة، وتنقسم الهجرة القسرية الى صنفين رئيسين الاول يطلق عليه بالتهجير الخارجي ومقصود أن يهجر الناس خارج أوطانهم بقوة السلاح، والصنف الثاني هو التهجير او النزوح وهو ترك مكان الاقامة بدون عبور حدود الدول (محمد، ٢٠١٧، صفحة ٣١٨)، لكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال إلقاء اللوم على أولئك الذين أُجبروا على اللجوء والنزوح (قازان، ٢٠١٩، صفحة ١).

ث_اللاجئ: يضطر الانسان لمغادرة بلده عندما تنعدم سبل العيش الكريم، وعدم وجود الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ووفقا لاتفاقية عام (١٩٥١) يعرف اللاجئ على انه كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع الى عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة او أرائه السياسي، واصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر الى القدرة على ان يستظل بحمايته

دولته او لم تعد لديه الرغبة في ذلك (دشيلة، ٢٠٢٢، صفحة ٦) ويمنح الفرد الذي مُنح مركز(اللاجئ) مجموعة معينة من الحقوق والامتيازات، أبرزها الحق في عدم إعادته قسراً إلى بلده الأصلي.

ثانياً: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

شهدت الأدبيات الفكرية والدراسات السابقة تطوراً ملحوظاً في تناولها لظاهرة الهجرة الدولية، إذ انتقلت من النماذج الكلاسيكية التي تركز على البعد الاقتصادي إلى نماذج أكثر تعقيداً تدمج أبعاد العولمة والتنمية البشرية كمتغيرات تفسيرية رئيسية ويمكن إجمال أهم الاتجاهات الفكرية والدراسات السابقة في ثلاثة محاور رئيسية:

١_النماذج الكلاسيكية وتفسير الهجرة الاقتصادية: اتفق معظم الباحثين الأوائل، وعلى رأسهم (Todaro & Harris) على أن الفارق في الأجور والدخل بين الدول النامية والمتقدمة هو المحرك الأساسي للهجرة، افترض نموذج (Todaro & Harris)أن المهاجرين يتخذون قراراتهم بناءً على التوقعات المنطقية للفارق في الأجور بين الريف والمدينة، أو بين الدولة المضيفة والبلد الأم (Harris & P. Todaro, 1970, p. 126) وقد ظلت هذه النظريات تسيطر على خطاب التنمية لسنوات طويلة، ولا سيما لماذا يفضل المهاجرون دولاً بعينها (مثل ألمانيا وكندا) على أخرى قد تفرض أجوراً أعلى ظاهرياً (مثل بعض الدول النفطية)، مما يشير إلى وجود عوامل غير مادية تلعب دوراً حاسماً في اختيار الوجهة

(Chiswick, 1999, p. 66).

٢_العولمة كبيئة حاضنة للهجرة: في ظل ما يسمى بالعالم المتفتح، ركزت أدبيات القرن الحادي والعشرين على دور العولمة في إزالة الحواجز يرى (Sassen) في كتابها الشهير (علم أجتماع العولمة) إلى أن العولمة لم تسرع حركة رؤوس الأموال فحسب،

بل خلقت ثقافة الهجرة من خلال وسائل الإعلام والتكنولوجيا الرقمية، مما جعل الفوارق في مستوى المعيشة بين الشمال والجنوب أكثر وضوحاً وإلحاحاً للأفراد (ساسن، ٢٠٠٧، صفحة ٣٤)، وبلغ عدد المهاجرين الدوليين ٢٤٤ مليونا في عام (٢٠١٥) أي بزيادة نسبتها ٤١٪ عن العدد المسجل في عام ٢٠٠٠ (الافريقي، ٢٠١٨، صفحة ١٧) وارتفع ليصل ٢٨٥ مليون شخص يعيشون خارج دول ولادتهم لغاية عام (٢٠٢٤)، إلا أن أكثر من ٩٦٪ من سكان العالم هم في اوطانهم.

وتؤكد الدراسات القائمة على مؤشر العولمة (KOF)، التي طورها (Dreher) على أن الدول ذات الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي العالي تصبح محطات طبيعية لتدفق المواهب والأفراد، لأن العولمة تقلل من تكلفة الهجرة النفسية والمادية

(Potrafke, 2014, p. 11).

٣_جودة الحياة كدافع جديد (New Determinants): يمثل هذا المحور الإطار النظري الأحدث، وربطت دراسات حديثة بين الهجرة ومؤشرات التنمية البشرية تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2024) إلى أن المهاجرين في العصر الحديث لا يبحثون فقط عن العمل بل عن الحياة الكريمة، يؤكد (Docquier وRapoport) أن الخدمات الصحية، التعليم، الأمان، واستقرار النظام السياسي مما يعكسه مؤشر التنمية (HDI) أصبحت عوامل جذب حاسمة للكفاءات والمهرة، وتزداد حركة الهجرة من الدول العربية بالقدر نفسه للكفاءات والكوادر الثقافية والعلمية العربية التي تفتقر لأي آفاق في بلدانها الاصلية (غليون، ٢٠٠٥، صفحة ٢٥).

أظهرت دراسة مقارنة أجراها (Özden وSchiff) أن الدول ذات المؤشرات العالية في التنمية البشرية (مثل دول أوروبا الغربية) تجذب هجرة أكثر استقراراً واستدامة من الدول التي تعتمد فقط على الجاذبية المالية، هذا يتوافق مع ما يسميه Sen بالتنمية

كحرية (Sen, 1999, p. 5) إذ يهاجر الأفراد (Özden & Schiff , 2006) لتمكين أنفسهم من قدرات غير متوفرة في بلدانهم الأصلية .

٤_الفجوة البحثية للبحث: تكمن إضافة هذا البحث في كونه يحاول سد هذه الفجوة من خلال دمج متغير مؤشر العولمة مع مؤشر التنمية البشرية ودخل الفرد في نموذج تحليلي واحد. وتطبيق هذه المتغيرات على عينة من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية (الولايات المتحدة، ألمانيا، السعودية، روسيا، وغيرها) للكشف عن اختلاف أنماط الجذب بينها، وتحديد ما إذا كانت جودة الحياة هي العامل الحاسم، أم أن العولمة الاقتصادية (المتمثلة في الناتج القومي) لا تزال هي المتغير الأقوى، وهو ما سيحاول البحث الإجابة عليه.

ثالثاً: المنهجية وطريقة العمل :

يعتمد هذا البحث على منهجية علمية دقيقة لتحقيق أهدافه واختبار فرضياته ويتضمن هذا الجزء توضيح منهج البحث، ومجتمعها، وأدوات القياس، وأساليب تحليل البيانات المستخدمة.

١_منهج البحث (Research Approach): اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي يُعد هذا المنهج الأنسب للدراسات التي تهدف إلى وصف الظواهر بدقة وتحليل العلاقات بين متغيراتها (Creswell, 2014) تم استخدام الجانب الوصفي لتقديم صورة شاملة عن واقع الهجرة الدولية وأبعاد العولمة وجودة الحياة من خلال استعراض الأدبيات والتقارير الدولية أما الجانب التحليلي، فقد تم توظيفه لمعالجة البيانات الإحصائية وكشف العلاقات بين متغيرات البحث المتمثلة في (مؤشر العولمة، مؤشر التنمية البشرية، دخل الفرد، وحجم الهجرة).

٢_مجتمع البحث والعينة (Research community and sample): يشمل تحليل بيانات مجموعة من الدول التي تُصنف ضمن أهم الدول المستقبلة للهجرة الدولية في العالم تم اختيار العينة بطريقة القصدية (Purposive Sampling) لضمان تمثيل نماذج متنوعة اقتصادياً وجغرافياً (Saunders, Lewis, & Thornhlli, 2023)تكونت العينة النهائية من (١٠) دول حسب اعداد المهاجرين فيها

٣_مصادر البيانات (Data Sources): تم الاعتماد على البيانات الثانوية (Secondary Data) المستمدة من تقارير وقواعد بيانات دولية موثوقة (Field, 2018) وكما موضح في جدول (١).

جدول (١) المؤشرات الرئيسية لأكثر ١٠ دول استقبالاً للمهاجرين ٢٠٢٤

	Country	Migrant Population m	Globalization Index	Political Globalization	Social Globalization	Economic Globalization	GDP per Capita (USD)	Human Development Index (HDI)	Unemployment Rate (%)
1	United States	50.6	80.34	92.04	82.70	66.27	74,578	0.938	3.625
2	Germany	15.7	87.69	97.07	83.75	81.85	63,578	0.959	3.045
3	Saudi Arabia	13.4	67.09	67.07	72.43	61.99	55,055	0.900	4.880
4	Russia	11.6	65.72	91.97	61.68	43.37	39,753	0.832	3.325
5	United Kingdom	9.4	87.95	96.55	85.40	81.91	54,542	0.946	4.055
6	United Arab Em	8.7	77.49	65.48	81.51	87.58	68,578	0.940	2.706
7	France	8.5	86.72	96.85	82.03	81.28	55,441	0.920	7.323
8	Canada	8.1	82.92	91.04	85.62	60.33	55,919	0.939	5.366
9	Australia	7.7	79.57	86.50	84.63	67.75	59,553	0.958	3.667
10	Italy	6.4	83.04	96.84	78.98	72.57	53,312	0.915	7.618

Source\
https://worldpopulationreview.com/country-rankings/hdi-by-country
https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/wld/world/unemployment-rate
https://ourworldindata.org/grapher/gdp-per-capita-worldbank
https://www.theglobaleconomy.com/rankings/kof_overall_glob/
https://wisevoter.com/country-rankings/immigration-by-country/

_ **بيانات الهجرة:** عدد المهاجرين الدوليين في كل دولة (بالمليون) تم الاستناد إلى بيانات قسم السكان في الأمم المتحدة (IOM, 2024) .

_ **مؤشر العولمة (KOF Index):** مقياس يقدمه معهد KOF السويسري، ويقيس درجة انفتاح الدول اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً (Dreher, 2005).

_ **مؤشر التنمية البشرية (HDI):** مقياس مركب لإنجازات الدولة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) .

_ **المتغيرات الاقتصادية:** شملت الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP per Capita)بالدولار الأمريكي، ومعدلات البطالة (%)، المأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

٤_المتغيرات وإجراءات البحث (Variables and Procedures): تم تعريف المتغيرات الرئيسية في البحث كما يلي:

_ المتغير التابع (Dependent Variable) عدد المهاجرين الدوليين (حجم الهجرة).

_ المتغيرات المستقلة (Independent Variables) أبعاد العولمة مؤشر (KOF) وجودة الحياة مؤشر التنمية البشرية (HDI) دخل الفرد (GDP per Capita) ومعدل البطالة(Unemployment Rate) .

تم إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام البرمجيات الإحصائية مثل (SPSS) تضمنت التحليلات حساب الإحصاءات لتحديد توزيع البيانات، والمقارنات البينية لفروقات الأداء بين الدول العشر، وتحليل العلاقات بين المتغيرات للإجابة على تساؤلات البحث.

٥_حدود البحث (Research Limitations): يقتصر على البيانات المتاحة في الفترة الزمنية الأحدث (٢٠٢٤) لتضمين أحدث التطورات، كما أن النتائج تعكس أداء الدول العشر المشمولة في العينة، مما يستدعي الحذر عند تعميم النتائج على دول نامية أو صغيرة لا تمتلك نفس الخصائص الاقتصادية.

رابعاً: النتائج

بناءً على المعالجة الإحصائية للبيانات وتحليل المؤشرات للعينة المكونة من (١٠) دول، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تجيب عن تساؤلات البحث، كالتالي:

١_تباين حجم الهجرة والتركيز الجغرافي: أظهرت البيانات وجود تباين واسع في أعداد المهاجرين الدوليين بين الدول المشمولة في البحث، سجلت الولايات المتحدة أعلى رقم قياسي بواقع (٥٠,٦) مليون مهاجر، مما يعكس قدرتها الهائلة على الاستيعاب الناتجة عن حجم اقتصادها في المقابل، جاءت إيطاليا في نهاية القائمة من حيث الحجم ضمن هذه العينة بـ(٦,٤) مليون مهاجر وتشير النتائج إلى أن حجم الهجرة لا يرتبط فقط بمساحة الدولة، بل بقوة الاقتصاد والسمعة العالمية، واحتلت ألمانيا (١٥,٨ مليون) والمملكة المتحدة (٩,٤ مليون) مراكز متقدمة رغم مساحتهما الأقل مقارنة بروسيا والولايات المتحدة، مما يؤكد فكرة الكثافة المهاجرة العالية في الدول الغربية المتقدمة، والشكل (١) يوضح التباين بين اعداد المهاجرين في الدول.

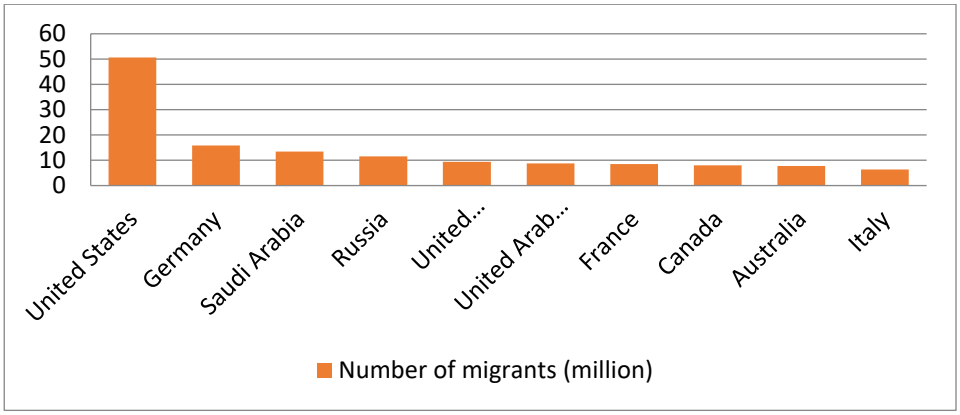

شكل (١) توضح التباين في حجم الهجرة وتوزيعها الجغرافي

٢_العلاقة بين مؤشر العولمة (KOF) والهجرة: كشفت المقارنة الإحصائية وجود علاقة واضحة في الدول الغربية، سجلت ألمانيا أعلى مؤشر عولمة في العينة (٨٨,٥٥)، تلتها المملكة المتحدة (٨٨,٣٥)، مما يوافق كونهما من أكبر مستقبلي الهجرة في أوروبا هذا يدعم الفرضية القائلة بأن ارتفاع الانفتاح العولمي (السياسي والاجتماعي) يسهل اندماج المهاجرين ويزيد من جاذبية الدولة في المقابل، سجلت المملكة العربية السعودية أدنى مؤشر عولمة (٦١,٩٩) كما موضح في الشكل (٢) مما يشير إلى أن الهجرة إليها قد تكون مدفوعة بعوامل أخرى غير العولمة الثقافية أو السياسية (مثل العوامل الاقتصادية البحتة).

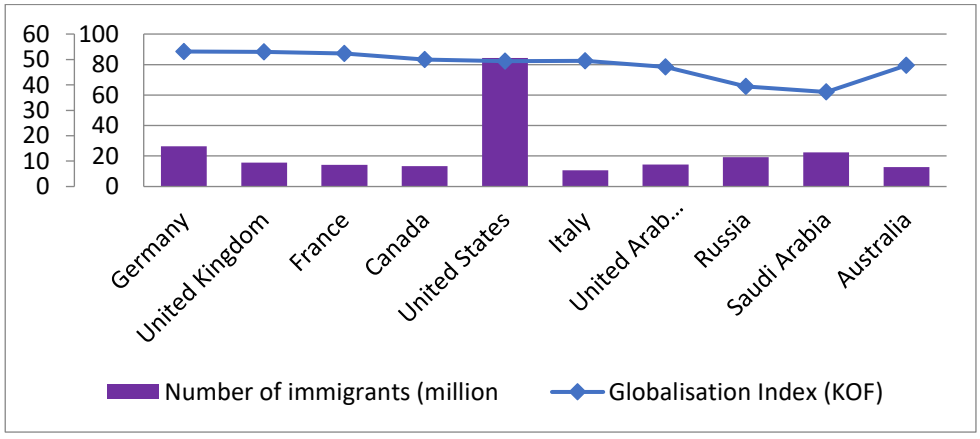

شكل (٢) العلاقة بين مؤشر العولمة (KOF) والهجرة

٣_جودة الحياة (HDI) كعامل جذب للكفاءات: أظهرت النتائج تفاوتاً في مؤشرات التنمية البشرية، حققت كل من ألمانيا (٠,٩٥٩) وأستراليا (٠,٩٥٨) وكندا (٠,٩٤١) والولايات المتحدة (٠,٩٣٨) والسعودية (٠,٩٠٠) والإمارات (٠,٩٤٠) درجات تنمية بشرية مرتفعة جداً (أعلى من ٠,٩٠٠) ومن الملاحظ أن الدول التي تتمتع بـ جودة حياة عالية ومتوازنة (تعليم، صحة، دخل) مثل كندا وأستراليا، وشكلت نسب كبيرة ومنها المملكة العربية السعودية حيث يشكلون اكثر من ٢٥٪ من نسبة السكان (الدباغ، ٢٠١٧، صفحة ٢٢٣).

٤_دخل الفرد(GDP per Capita): أبرزت النتائج الإحصائية نقطة جوهرية متعلقة بدخل الفرد. سجلت الولايات المتحدة أعلى دخل للفرد (٨٥,٣٧٣ دولاراً)، تليها أستراليا (٦٧,٦٠١ دولاراً) والإمارات (٦٨,٥٧٨ دولاراً) تكشف المقارنة بين السعودية والإمارات (التي تتمتعان بدخل مرتفع نسبياً وبين دول أوروبية) أن دخل الفرد يلعب دوراً تعويضياً في جذب المهاجرين إلى الدول النفطية، فبينما تتفوق ألمانيا في مؤشر العولمة، نجد أن الإمارات تنافس بشدة في دخل الفرد، مما يفسر استقطابها لـ ٨,٧ مليون مهاجر كما موضح في الشكل (٣) رغم انخفاض مؤشر العولمة لديها مقارنة بألمانيا، يمكن أن تترتب عليها آثار سلبية خطيرة على رفاه الدول والمهاجرين، بما في ذلك آثار محتملة مزعزعة للاستقرار على الأمن الوطني والإقليمي (الافريقي، ٢٠١٨، صفحة ٢١).

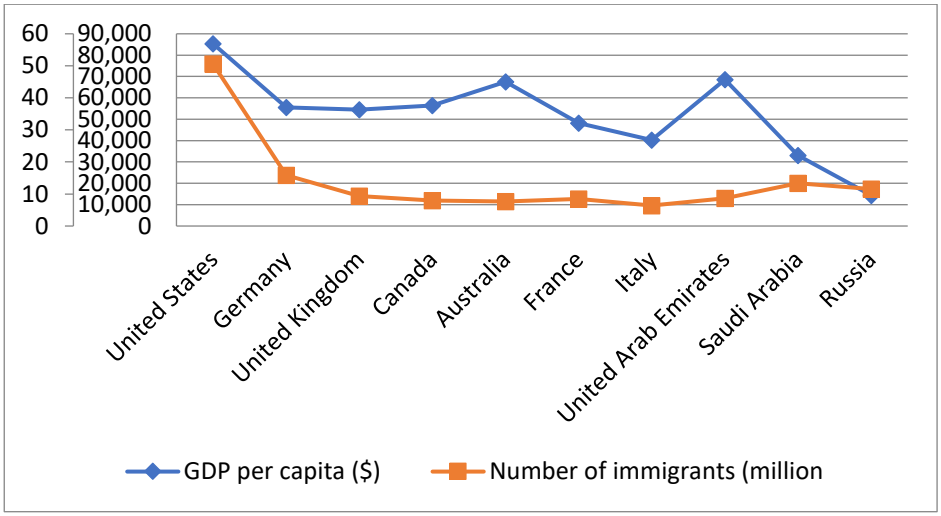

شكل (٣) دخل الفرد (الناتج المحلي الإجمالي للفرد) وعدد المهاجرين

٥_ معدل البطالة: بيّنت النتائج عدم وجود علاقة عكسية بين انخفاض البطالة وارتفاع الهجرة فالإمارات سجلت أدنى معدل بطالة (٢,٧٪) وتستقطب مهاجرين، ولكن فرنسا وإيطاليا سجلتا معدلات بطالة مرتفعة نسبياً (٧,٣٪ و٧,٦٪ على التوالي) ومع ذلك تعتبر وجهتين رئيسيتين للمهاجرين (٨,٥ و٦,٤ مليون) هذا يدلل على أن المهاجرين ينظرون إلى حجم الاقتصاد الكلي والحقوق الاجتماعية أكثر من نظرتهم لمعدلات البطالة عند اتخاذ قرار الهجرة. وقد تطورت النظرة للمهاجر او المغترب لتتجاوز مسألة التحويلات المالية، فأصبح ينظر اليه كعنصر من عناصر التغيير في الوطن الام عن طريق اسهامه بخبرته في دعم جهود الانطلاق الاقتصادي والتطور السياسي، ويعود ذلك الى أن اغلب المهاجرين يمضون فترة طويلة في مجتمعات الهجرة المتقدمة سياسياً وعلمياً وتكنولوجياً (العربية، ٢٠١٠، صفحة ٩).

٦_الحالة الروسية: تمثلت روسيا حالة فريدة في العينة واستقطبت (١١,٦ مليون) مهاجر (الرابع عالمياً) رغم أنها سجلت أدنى دخل فردي (١٤,٣٩١ دولاراً) وأدنى مؤشر تنمية بشرية (٠,٨٢١) كما في الشكل (٤) بين دول المجموعة، يفسر هذا

النتيجة أن العوامل الجغرافية واللغوية والتاريخية قد تتفوق أحياناً على المؤشرات الاقتصادية في توجيه دفة الهجرة، تؤكد هذه النتائج مجتمعة أن الهجرة في القرن الحادي والعشرين ليست وظيفة لمتغير واحد، بل هي نتاج تفاعل معقد بين العولمة (الانفتاح)، وجودة الحياة (الرفاهية)، والقوة الاقتصادية (الدخل).

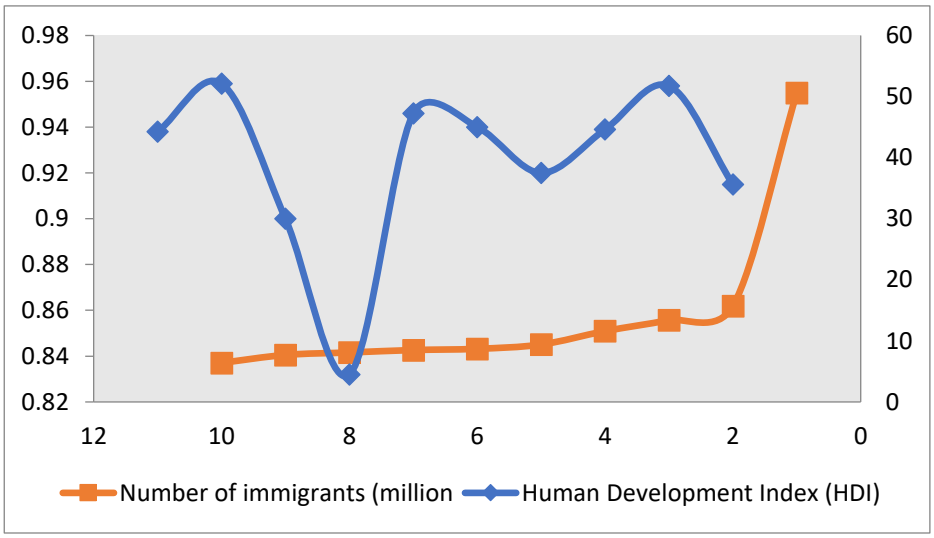

شكل (٤) الحالة الروسية الفريدة

٧- **التحليل العنقودي:** أظهر التحليل العنقودي وجود أربعة أنماط متميزة لدول المقصد تمثلت الأول في نموذج الدولة القائدة عالمياً (الولايات المتحدة)، في حين شمل النمط الثاني الدول ذات العولمة المرتفعة متعددة الأبعاد والتي تتمتع بجاذبية هيكلية مستقرة للهجرة (ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، كندا، أستراليا، إيطاليا) أما النمط الثالث فتمثل في نموذج الجذب الاقتصادي الريعي (السعودية، الإمارات)، بينما شكلت روسيا نموذجاً مستقلاً قائماً على الجاذبية الجيوسياسية كما موضح في شكل (٥) وتؤكد النتائج أن دوافع الهجرة الدولية ترتبط بتباين أنماط الاندماج في النظام العالمي، وليس بمؤشر تنموي واحد.

شكل (٥) مخطط أنماط جذب الهجرة الدولية

أن دول المقصد لا تشكل كتلة متجانسة، بل تنقسم إلى أربعة أنماط جذب رئيسة هي:

أ_نموذج القوة العالمية الاستثنائية (الولايات المتحدة): خصائصه أعلى عدد مهاجرين عالمياً وعولمة سياسية واقتصادية واجتماعية مرتفعة وقوة مؤسسية وعسكرية واقتصادية عالمية وتمثل الولايات المتحدة نموذجاً فريداً يتجاوز التفسير الاقتصادي فقط، وتعمل كمركز للنظام العالمي وقطب جذب متعدد الأبعاد لذلك وُضعت في عنقود مستقل.

ب_نموذج الجذب التنموي المتعدد (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، كندا، أستراليا، إيطاليا): خصائصه عولمة مرتفعة في الأبعاد الثلاثة ومؤشر تنمية بشرية مرتفع واستقرار سياسي واقتصادي وسياسات هجرة مؤسسية، هذه الدول تمثل نموذج الدولة المندمجة بالكامل في العولمة وتتكامل جودة الحياة والانفتاح الاقتصادي والشبكات الاجتماعية الدولية وهذا النموذج يعكس جاذبية هيكلية مستقرة.

ت_نموذج الجذب الاقتصادي الريعي (السعودية – الإمارات): خصائصه عولمة اقتصادية قوية واعتماد على العمالة الوافدة وجذب قائم على سوق العمل والهجرة هنا مرتبطة بالفرص الاقتصادية وأقل ارتباطاً بالاندماج الاجتماعي طويل الأمد ويسمى أيضاً نموذج الجذب الوظيفي المؤقت.

ث_نموذج الجذب السياسي/الجيوسياسي (روسيا): خصائصه نفوذ سياسي إقليمي وعولمة سياسية مرتفعة نسبياً وجذب مرتبط بدول (الفضاء السوفيتي السابق) والهجرة هنا ذات طابع إقليمي وتاريخي وجيوسياسي وليست قائمة أساساً على العولمة الاقتصادية المتقدمة.

٨–**التحليل الاحصائي:** تحليل الارتباط (Correlation Analysis) التفصيلي للبيانات. يهدف هذا التحليل إلى قياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مثل البطالة، الدخل، العولمة) وبين المتغير التابع (عدد المهاجرين) وكما موضح بنتائج التحليل باستخدام برنامج spss بجدول (٢).

المتغيرات ذات العلاقة الإيجابية (تزداد بزيادة المهاجرين)

أ– العولمة السياسية (Political Globalization) فيها معامل الارتباط (0.86) قوية جدا موجب هذا هو أقوى مؤشر في الجدول. يعني أن الدول التي لديها تأثير سياسي عالمي قوي، سفارات كثيرة، عضوية في منظمات دولية، ومعاهدات، هي التي تستقبل أعداد المهاجرين الأكبر (الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، والمملكة المتحدة أمثلة واضحة). والهجرة ترتبط بالقوة والنفوذ السياسي للدولة المضيفة أكثر من ارتباطها بغيرها.

الجدول ٢: معاملات الارتباط بين السكان المهاجرين والمتغيرات المختارة

Variable	Pearson Correlation (r)	Strength of Relationship	Direction
Overall Globalization Index	- 0.32	Weak	Negative
Economic Globalization	-0.13	Weak	Negative
Social Globalization	0.62	Moderate	Positive
Political Globalization	0.86	Strong	Positive
GDP per Capita (USD)	0.60	Moderate	Positive
Human Development Index (HDI)	0.09	Weak	Positive
Unemployment Rate (%)	-0.29	Weak	Negative

Source\ spss & **Table** 1

ب- الدخل الفردي(GDP per Capita) معامل الارتباط متوسط موجب (0.60) وهناك علاقة واضحة كلما زاد دخل الفرد في الدولة، زاد عدد المهاجرين. ولكنها ليست قوية جداً (مثل العولمة السياسية) لأن هناك استثناءات (مثل روسيا ذات الدخل المتوسط والمهاجرين الكثر). والثراء عامل جذب مهم، لكنه ليس العامل الأوحد.

ج- العولمة الاجتماعية(Social Globalization) معامل الارتباط متوسط موجب (0.62)إذ أن الدول المنفتحة ثقافياً، التي تتبادل المعلومات، وتسمح بحرية التعبير والاتصال، تجذب المهاجرين. هذا يعكس أن المهاجرين يفضلون البيئات الاجتماعية المنفتحة والمتشابهة ثقافياً مع العالم.

د- مؤشر التنمية البشرية(HDI) معامل الارتباط ضعيف جداً موجب (0.09) هذا رقم منخفض جداً ويعني عملياً لا يوجد علاقة تذكر. السبب أن جميع الدول في القائمة متقدمة جداً في التنمية (فوق ٠.٩٠ تقريباً). الفروق بينها ضئيلة جداً لدرجة لا تؤثر في اختلاف أعداد المهاجرين. كون الدولة متطورة جداً (٠.٩٥) .

-المتغيرات ذات العلاقة السالبة (تقل بزيادة المهاجرين)

أ-العولمة الاقتصادية(Economic Globalization) معامل الارتباط ضعيف سالب (0.13-) هذه نتيجة مفاجئة ومثيرة للاهتمام تعني أنه كلما زاد انفتاح الدولة اقتصادياً (تجارة، استثمار أجنبي)، قل عدد المهاجرين فيها (ضمن هذه المجموعة) قد يعود ذلك لأن الدول التي تعتمد بشكل مفرط على التجارة والاستثمار الخارجي (دول صغيرة غنية جداً) قد لا تمتلك السوق الداخلي الكبير لاستيعاب ملايين المهاجرين المقيمين، مقارنة بالدول الكبرى (مثل أمريكا وروسيا) التي قد تكون عولمتها الاقتصادية (كنسبة مئوية) أقل، لكن حجم اقتصادها يستوعب ملايين المهاجرين.

ب) مؤشر العولمة الكلي(Overall Globalization Index) معامل الارتباط ضعيف سالب (0.32-) ليست بالضرورة هي التي تملك أكبر عدد من المهاجرين مقارنة بالقوى العظمى التي قد تكون درجة عولمتها أقل قليلاً بسبب ضخامة اقتصادها المحلي.

ج) معدل البطالة(Unemployment Rate) معامل الارتباط ضعيف سالب (0.29-) رغم أن فرنسا وإيطاليا (ذات البطالة المرتفعة) في أسفل القائمة، إلا أن هناك تداخلاً يجعل العلاقة ليست قوية بشكل خطي. قد يعني هذا أن المهاجرين يهاجرون لهذه الدول حتى لو كان هناك بعض البطالة بسبب عوامل أخرى (مثل الروابط التاريخية، أو اللغة، أو القطاع غير الرسمي).

خامساً: المناقشة

تم التوصل للنتائج في ضوء الإطار النظري والبيانات الإحصائية، محاولةً فهم الآليات العميقة التي تجعل من العولمة وجودة الحياة محركات للهجرة الدولية في القرن الحادي والعشرين، ويتمحور النقاش حول المحاور التالية:

١_العولمة كمولد للتوقعات: تفسير العلاقة الإيجابية أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين ارتفاع مؤشر العولمة (KOF) في الدول الغربية (مثل ألمانيا والمملكة المتحدة) وبين حجم الهجرة إليها، يفسر ذلك من خلال نظرية العالم كقرية فالعولمة، خاصة ببعدها الإعلامي والتقني، لم تفتح الحدود الجغرافية فحسب، بل فتحت العيون ورفعت سقف التوقعات (ساسن، ٢٠٠٧) إن المهاجر إلى ألمانيا أو كندا لا يبحث عن المال فقط (قد يجد رواتب أعلى خالية من الضرائب في دول الخليج) بل يبحث عن القيمة المضافة التي توفرها العولمة هناك (الحقوق السياسية، الضمان الاجتماعي، والاندماج الثقافي).

هذا يدعم استنتاجات (Dreher) بأن الدول ذات الانفتاح الاجتماعي العالي تصبح محطات طبيعية لتدفق المواهب، إن تقنية الاتصالات تعد اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، عاملا حاسما في توجيه التغير والتغيير الاجتماعي عموما والثقافي تحديدا (حيتومي، ٢٠١٥، صفحة ٥).

٢_جدلية (جودة الحياة) مقابل (التراكم المالي): نموذجان مختلفان كشف البحث عن انقسام واضح في نمط الهجرة تبعاً للدول المستقبلة، مما يتطلب تفكيكاً لمفهوم الدوافع في النموذج الغربي (أمريكا، أوروبا) تعمل جودة الحياة (HDI) كعامل جذب طويل الأمد، المهاجر يضحي بالبعد الجغرافي ويخوض تعقيدات اللغة والاندماج مقابل ضمان مستقبل تعليمي وصحي أفضل لأبنائه، هنا نجد أن الهجرة هي خيار تنموي فردي يعكس نظرية التنمية كحرية لـ Sen وفي النموذج الخليجي (السعودية، الإمارات) أثبتت البيانات أن دخل الفرد هو العامل الأقوى. يدفع المهاجر هنا ضريبة الانفصال العائلي وعدم الاندماج السياسي مقابل مكاسب مالية سريعة، هذا يتفق مع نظريات

الهجرة الدائرية أو الهجرة المؤقتة، إذ لا تكون جودة الحياة بمعناها الشامل هدفاً، بل الوسيلة هي الادخار المالي (Docquier & Rapoport, 2011).

٣_مفارقة الدولار القوي في روسيا: عودة الجغرافيا التاريخية النقطة الجديرة بالمناقشة هي حالة روسيا، التي جذبت (١١,٦ مليون مهاجر) رغم تدني دخل الفرد ومؤشرات التنمية مقارنة بالغرب، يمكن تفسير ذلك بأن الجغرافيا والتاريخ ما زالا يلعبان دوراً قد يفوق أحياناً تأثير العولمة الاقتصادية، إن شبكات الهجرة التقليدية (السوفيتية سابقاً) واللغة المشتركة تخلق مسارات هجرة محمية تعمل بشكل مستقل نسبياً عن مؤشرات العولمة العالمية (Massey & Taylor, 2011) هذا يشير إلى أن العولمة لم تُلغِ المحلية والتأثيرات الإقليمية بعد.

٤_تأثير البطالة: عند مناقشة متغير البطالة، نلاحظ أن دولاً مثل فرنسا وإيطاليا تمتلك معدلات بطالة مرتفعة نسبياً ومع ذلك تظل وجهات هجرة رئيسية، هذا ينقض فرضية سوق العمل المفتوح كسبب وحيد للهجرة (Harris & P. Todaro, 1970).

المناقشة هنا تؤكد أن المهاجر في القرن الحادي والعشرين ينظر إلى اقتصاد الدولة ككل وحجم اقتصادها (GDP)، وليس فقط إلى معدلات البطالة ، فالبطالة في الدول المتقدمة غالباً ما تصاحبها شبكات أمان اجتماعي قوية، وهو ما يبحث عنه المهاجر قبل بحثه عن أي وظيفة.

٥_الانعكاسات السياسية: أن فهم الدوافع المختلفة يفرض على صانعي السياسات تغيير أدواتهم. الدول الغربية بحاجة لإدارة التنوع الثقافي الناتج عن جاذبية جودة الحياة، بدلاً من محاولة إغلاق الحدود بفعالية، والدول النامية بحاجة لتحسين بيئتها المحلية ورفع مؤشرات التنمية البشرية (HDI) لوقف النزيف البشري، فطالما أن الصورة المثالية للعولمة تعرض جودة حياة أفضل في الخارج.

ستستمر الهجرة بغض النظر عن الحواجز (Castles & Miller, 2009) وظهور العديد من المشكلات في الدول المستقبلة والمصدرة للهجرات كتعرض المهاجرين غير الشرعيين الى مخاطر الغرق وغيرها من المخاطر (سالم، ٢٠٢٢، صفحة ٢١٤).

سادساً: الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية التي تجيب عن إشكالية البحث المتعلقة بدور العولمة في دفع الهجرة الدولية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. أثبت البحث سقوط النظريات الكلاسيكية التي تفسر الهجرة بعامل واحد (مثل فروقات الأجور) لقد أصبحت الهجرة سلوكاً معقداً يحكمه مزيج من العوامل منها الاقتصاد (الدخل)، المجتمع (جودة الحياة)، والسياسة (العولمة والانفتاح) لا يمكن فهم تدفق المهاجرين إلى الولايات المتحدة مثلاً بالاعتماد على دخل الفرد فقط، دون النظر للقوة الناعمة ومؤشرات العولمة هناك.

٢. العولمة جعلت العالم قرية، لكن المهاجرين يهاجرون إلى بيوت الاغنياء في هذه القرية (الدول ذات مؤشرات التنمية العالية HDI) وهذا يدعم الاستنتاج القائل بأن العولمة ترفع من الوعي بجودة الحياة في الخارج، مما يحفز الهجرة.

٣. نموذجان مغايران لجاذبية الهجرة استنتج البحث وجود نموذجين متميزين في عينة الدول المدروسة نموذج جودة الحياة (الغرب) إذ تلعب الخدمات العامة، التعليم، الصحة، والاستقرار السياسي (الممثلة في مؤشر HDI) الدور الأكبر في جذب المهاجرين الباحثين عن الاستقرار والمواطنة الفعلية، ونموذج القوة الشرائية (الخليج) أذ يلعب دخل الفرد المرتفع وغياب الضرائب الدور الحاسم في جذب القوى العاملة، وهي هجرة ذات طابع اقتصادي محض ومؤقت غالباً.

٤. كشفت المقارنة بين الدول ذات الدخل المرتفع أن المهاجرين يميلون لاختيار الدول ذات جودة الحياة الأعلى حتى لو كانت الفوارق المالية بسيطة، وهذا يفسر لدول مثل ألمانيا وكندا وأستراليا في استقطاب الكفاءات مقارنة بدول تعتمد فقط على الثروة النفطية، مما يعني أن جودة الحياة أصبحت عملة قوية في منافسة جذب العقول (Docquier & Rapoport, 2011).

٥. الاستثناءات الجغرافية والتاريخية أثبتت الحالة الروسية أن الهجرة الجغرافية المجاورة ما زالت قوية وتتحرك أحياناً ضد منطق السوق العالمي، إذ تربط الروابط التاريخية واللغوية بين روسيا وجيرانها تدفقات بشرية كبيرة رغم انخفاض مؤشرات التنمية هناك.

٦. لا يوجد علاقة مباشرة بين انخفاض البطالة وزيادة الهجرة وخلص إلى أن معدلات البطالة المنخفضة ليست شرطاً لازماً لجذب المهاجرين، فدول مثل فرنسا وإيطاليا تعاني من بطالة مرتفعة نسبياً لكنها تستقبل ملايين المهاجرين.

سابعاً: التوصيات

١. ضرورة تكثيف التعاون بين الدول في إطار مؤسسات دولية لوضع سياسات هجرة شاملة تراعي تأثيرات العولمة وتدفقات المهاجرين، مع حماية حقوق المهاجرين وتحسين إدماجهم الاجتماعي.

٢. تشجيع الدراسات التي تجمع بين العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفهم أعمق للعوامل المحركة للهجرة وتأثيراتها على المجتمعات.

٣. على الدول المستقبلة للهجرة تبني سياسات مرنة تعزز الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها المهاجرون، مع تخفيف الضغوط على البنية التحتية والخدمات.

٤. رصد تطورات مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية في الدول المصدر والمستقبلة للهجرة لتعديل السياسات بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة.

٥. تعزيز البرامج التي تساهم في تقوية الروابط الاجتماعية والثقافية بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة، ما يساهم في تحقيق التكامل الاجتماعي وتقليل الصراعات.

ثامناً:المراجع

1. Bank, W. (2022). *Remittances Brave Special Focus : Climate Migration* . Washington: KNOMAD.
2. Castles, & Miller, M. J. (2009). *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World (Fourth Edition).*
3. Castles, S. (2014). *The Age of Migration: (Fifth edit).* Congress Cataloging-in-Publication Data.
4. Chiswick, B. R. (1999). Are Immigrants Favorably Self-Selected? An Economic Analysis. *Working Paper, No. 147 The University of Chicago*.
5. Creswell, J. W. (2014). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches (3th ed.).* Oliver's Yard 55 City Road London EC1Y 1SP United Kingdom: SAGE Publications.
6. Docquier, F., & Rapoport, H. (2011). Globalization, Brain Drain and Development. *Discussion Paper No. 5590 Germany* .
7. Dreher, A. (2005). *Does Globalization Affect Growth? Evidence from a new Index of Globalization.* TWI and University of Konstanz.
8. Field, A. (2018). *Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics (5th ed.).* Singapore: SAGE Publications.
9. Harris & P. Todaro, R. (1970). Migration , Unemployment and Developmnent : A Two-Sector Analysis. *The American Economic Review, 60(1),*, pp. 126-142.
10. IOM. (2024). *WORLD MIGRATION REPORT 2024.* International Organization for Migration.
11. Massey, D. S., ARANGO, J., HUGO, G., KOUAOUCI, A., PELLEGRINO, A., & TAYLOR, J. E. (2011). *Theories of International Migration: A Review and Appraisal.* JSTOR.
12. migration, I. o. (2004). *Glossary on migration.* Geneva: UN.

13. Nations, U. (2013). *Global Migration: Demographic Aspects and Its Relevance for Development.* New York: Population Division.
14. Özden, Ç., & Schiff , M. (2006). *INTERNATIONAL MIGRATION, Remittances, and the Brain Drain.* The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
15. Potrafke, N. (2014). *The Evidence on Globalization* . Germany – 81679 Munich : CESIFO WORKING PAPER NO. 4708 .
16. Saunders, M. N., Lewis, P., & Thornhlli, A. (2023). *Research Methods for Business Students.* United Kingdom: PEARSON EDUCATION LIMITED Ninth edition published.
17. Sen, A. (1999). *DEVELOPMENT AS FREEDOM.* Oxford University Presss.
18. Stiglitz, J. E. (2002). *globalization and its discontents.* W. W. Norton & Company.
19. UNdp. (2020). *The next frontier Human development and the Anthropocene.* New York: United Nations Development Programme.
20. UNDP. (2024). *Breaking the gridlock Reimagining cooperation in a polarized world.* UN Plaza, New York, NY 10017 USA.
٢١. المنظمة الدولية الهجرة. (٢٠١٩). *تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠* . تشاد: الامم المتحدة.
٢٢. برهان غليون. (٢٠٠٥). *العولمة واثرها على المجتمعات العربية*. بيروت: الاسكوا.
٢٣. جامعة الدول العربية. (٢٠١٠). *ديناميكيات الجاليات العربية المغتربة*. القاهرة: المنظمة الدولية للهجرة.
٢٤. رنا سلام امانة، و افياء ازهر هاشم. (٢٠٢١). أثر الهجرة الدولية على حق الافراد في التنمية المستدامة. *كلية الرافدين الجامعة للعلوم العدد ٤٩* ، ١٠٤.
٢٥. ساسكيا ساسن. (٢٠٠٧). *علم اجتماع العولمة*. القاهرة: المركز القومي للترجمة، علي عبد الرزاق جلبي.
٢٦. شاعة محمد. (٢٠١٧). الهجرة القسرية اطار نظري لتحليل الاسباب والتداعيات. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد ١٣* ، ٣١٨.
٢٧. ضرغام الدباغ. (٢٠١٧). *استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية*. عمان: الاكاديميون.
٢٨. عادل دشيلة. (٢٠٢٢). *اليمن تداعيات الهجرة واللجو على المجتمع*. اليمن: الموسسة العربية للدراسات الاستراتيجية.
٢٩. فؤاد قازان. (٢٠١٩). *الهِجرَة القسريّة واللجوء والنزوح سِمَة القرن الواحد والعشرين*. ١-٨: مجلس كنائس الشرق الأوسط.
٣٠. قاسم عبد علي و ماجد صدام سالم. (٢٠٢٢). *العولمة والجغرافية السياسية للحدود الدولية*. العراق: مؤسسة الصادق الثقافية.

٣١. محمد حيتومي. (٢٠١٥). الهجرة الدولية حافز لاستعمال التكنولوجيا التواصلية وتكوين مجتمع متصل وممتد دوليا. *جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب*.
٣٢. محمد سعد ابو عمود. (٢٠٠٨). *النظم السياسية في ظل العولمة*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعة.
٣٣. مفوضية الاتحاد الافريقي. (٢٠١٨). *إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل ٢٠١٨ - ٢٠٣٠* . اديس ابابا: إدارة الاشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي،.

References

21. International Organisation for Migration. (2019). World Migration Report 2020. Chad: United Nations.
22. Burhan Ghalioun. (2005). Globalisation and its Impact on Arab Societies. Beirut: ESCWA.
23 . League of Arab States. (2010). Dynamics of Arab Diaspora Communities. Cairo: International Organisation for Migration.
24. Rana Salam Amana and Afia Azhar Hashim. (2021). The Impact of International Migration on Individuals' Right to Sustainable Development. Al-Rafidain University Journal of Sciences, Issue 49, 104.
25. Saskia Sassen. (2007). The Sociology of Globalisation. Cairo: National Centre for Translation, Ali Abdul Razzaq Jalabi.
26. Sha'a Muhammad. (2017). Forced Migration: A Theoretical Framework for Analysing Causes and Consequences. Journal of Social and Human Sciences, Issue 13, 318.
27. Dhargham Al-Dabbagh. (2017). The Use of Armed Force in International Relations. Amman: Al-Akademyoun.
28. Adel Dashila. (2022). Yemen: The Implications of Migration and Refugee Status on Society. Yemen: Arab Institute for Strategic Studies.
29. Fouad Kazan. (2019). Forced Migration, Refugee Status and Displacement: A Hallmark of the 21st Century. 1–8: Middle East Council of Churches.
30. Qasim Abdul Ali and Majid Saddam Salim. (2022). Globalisation and the Geopolitics of International Borders. Iraq: Al-Sadiq Cultural Foundation.
31. Mohammed Haytoumi. (2015). International Migration: A Catalyst for the Use of Communication Technology and the Formation of a Globally Connected Society. Abdelmalek Essaadi University, Tetouan, Morocco.
32. Mohammed Saad Abu Amoud. (2008). Political Systems in the Context

of Globalisation. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jami'i.
33. African Union Commission. (2018). African Migration Policy Framework and Action Plan 2018–2030. Addis Ababa: African Union Department of Social Affairs.
1. *https://worldpopulationreview.com/country-rankings/hdi-by-country*
2. *https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/wld/world/unemployment-rate*
3. *https://ourworldindata.org/grapher/gdp-per-capita-worldbank*
4. *https://www.theglobaleconomy.com/rankings/kof_overall_glob/*
5. *https://wisevoter.com/country-rankings/immigration-by-country/*